

مدى استخدام السلطات النقدية في ليبيا لأدوات السياسة النقدية للحد من التضخم

ياسين الرياني
مهتم بالشأن المالي

أ. عبدالكريم السعدوي
مساعد محاضر بقسم التمويل
والمصارف/ جامعة الزاوية

د. الصالحين الفاخري
محاضر بقسم المحاسبة /جامعة
عمر المختار

مستخلص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى استخدام السلطات النقدية في ليبيا لأدوات السياسة النقدية لمعالجة التضخم وتبيان ما إذا كانت معدلات التضخم تتغير بتطبيق أدوات السياسة النقدية، وفي سبيل ذلك تم توزيع ثلاثون إستبياناً، وبعد تحليل البيانات المجمعة بواسطة صحائف الإستبيان تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مصرف ليبيا المركزي لا يستطيع أن يستخدم أدوات السياسة النقدية على الرغم من تمتعه بإستقلالية كاملة في استخدامها. بالإضافة لغياب فعالية سوق الأوراق المالية الليبي نظراً للظروف التي تمر بها البلاد. واستناداً إلى النتائج السابقة، اقترحت الدراسة العمل على استخدام أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية المباشرة وغير المباشرة للحد من التضخم، وإقترحت أيضاً تفعيل دور سوق الأوراق المالية الليبي؛ ليساعد بعمله مصرف ليبيا المركزي على استخدام أدوات السياسة النقدية والمتعلقة بالحد من التضخم.

Abstract

The study aims to find out how to use the monetary authorities in Libya for monetary policy tools to address inflation and indicate whether inflation changes by applying monetary policy tools. Thirty questionnaires were distributed, after analyzing data collected by questionnaires, the study got a set of results: despite his full independence in use, the Central Bank of Libya cannot use monetary policy tools. In addition, the study documents the absence of effective Libyan stock market due to the country's circumstances. Based on previous results, the study suggests working on using the tools of monetary policy- quantitative and qualitative direct and indirect- to limit inflation, it also suggests

activating the role of Libyan stock market because it helps the Central Bank of Libya for using monetary policy tools in order to control inflation.

Keywords: inflation, Libya, monetary, contr

1 الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

تحتل السياسة النقدية مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية منذ أمد بعيد، فقد عدّها الاقتصاديون التقليديون المحور الرئيس في السياسة الاقتصادية، وبذلك كانت الأداة الرئيسية التي تمكّن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك لعبت السياسة النقدية دوراً بارزاً في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول، ما جعلها تنصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعدة عقود حتى ظهور النظرية الكينزية في الإقتصاد عقب انفجار الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي والتي هيأت الظروف لإزاحة فكر المدرسة التقليدية عن صدارة الفكر الاقتصادي في المستويين الأكاديمي والتطبيقي لتحتل النظرية الاقتصادية الكينزية مكان الصدارة والتي تؤمن بأن السياسة المالية تعد أكثر فاعلية لإدارة الإقتصاد من السياسة النقدية، وبذلك تراجع الإهتمام بالسياسة النقدية في عقدي الثلاثينيات والأربعينيات وحتى مطلع الخمسينيات من القرن العشرين حين تفاقمت عديد المشاكل والصعوبات الناجمة عن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

لا تزال السياسة النقدية تمثل محور السياسة الاقتصادية الكلية، على الرغم من ظهور وجهة نظر مُطالبة بضرورة المزج بين السياستين النقدية والمالية؛ للحد من الآثار الاقتصادية السالبة الناجمة عن المبالغة في تطبيق السياسة النقدية وتحقيق قدر أكبر من الفاعلية في التأثير على وضع واتجاه النشاط الاقتصادي، بل أن استناد البنك والصندوق الدوليين بدرجة أكبر على السياسة النقدية عند تصميمهما لبرامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي في معظم الدول النامية قد جعل منها محور السياسة الاقتصادية الكلية، وبالأخص في معالجة مشكلة التضخم.

2.1 مشكلة الدراسة

اعتمدت السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود، والذي كرس مبدأ الإهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها والإشراف عليها وتقييمها ومنح إستقلالية للمصرف المركزي في إدارتها، وهو الأمر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي في سلم أولويات السياسة النقدية. وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شهدتها ليبيا خاصةً مع مرحلة الإنتقال من إقتصاد مُوجّه إلى إقتصاد السوق، عُرِفَ ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات ملحوظة مع بداية التسعينيات، خاصةً بعد التحرير الجزئي لسعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية سنة 1990-1991م، وفي المرحلة ما بعد 2011م، عرفت إرتفاعاً قياسياً في معدلات التضخم كنتيجة لأحداث توقف الإقتصاد المحلي عن النمو وبعدها أصبح معدل التضخم في حالة تنذب وذلك حسب الحالة الاقتصادية القائمة، وجمود الإستمرار في الإصلاحات السائدة.

بناءً على ما سبق فإن الدراسة تطرح التساؤل الآتي: هل تستخدم السلطات النقدية في ليبيا (مصرف ليبيا المركزي) أدوات السياسة النقدية للحد من التضخم؟

3.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو السياسة النقدية، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تشهدها ليبيا هذه الأيام من عدم قدرة المصارف التجارية في مواجهة الطلب على العملة المحلية من قبل المودعين، وتزايد النقد المتداول بشكل كبير لدى الأفراد الطبيعيين والإعتباريين خارج الجهاز المصرفي، وإنهيار الدينار الليبي مقابل عملات أجنبية: كالدولار الأمريكي، واليورو، والجنيه الإسترليني، الأمر الذي يستدعي تسليط الضوء على السياسة النقدية وأدواتها وأهميتها في استقرار الأسعار والتحكم في كمية النقد المتداول.

4.1 أهداف الدراسة

من الأهمية السابقة يمكن تحديد أهداف الدراسة في الآتي:

- ❖ التعريف بالسياسة النقدية وأدواتها وأهدافها.
 - ❖ تعريف بالتضخم وسياسات إستهدافه.
 - ❖ تبيان ما إذا كانت السلطات النقدية في ليبيا تستخدم أدوات السياسة النقدية لمعالجة التضخم.
- 5.1 فرضية الدراسة :** تعتمد الدراسة على فرضية واحدة مفادها: **تستخدم السلطات النقدية في ليبيا أدوات السياسة النقدية لمعالجة التضخم.**
- 6.1 مجتمع الدراسة**
- طبقت الدراسة على مسؤول السياسة النقدية في ليبيا، وهو مصرف ليبيا المركزي.
- 7.1 منهجية الدراسة**
- بعد استقراء الأدب المالي من كتب وبحوث ونشرات تتعلق بموضوع الدراسة، لبناء الأساس النظري للدراسة الذي يمد القارئ بالمعرفة اللازمة لفهم نتائج الدراسة وتفسيراتها، تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة، واختبار فرضياتها، ومن ثم الإجابة على تساؤلاتها. هذا المنهج يقوم على وصف وتحديد خصائص الظاهرة المدروسة، وبيّن العلاقة بين متغيرات الدراسة واتجاهاتها، حتى يمكننا تفسير الوضع القائم وتحديد نوع العلاقة التي تربط المتغيرات ببعضها، مستخدمين في ذلك الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة العملية بهدف تصنيف وتحليل وتفسير البيانات، ومن ثم استخلاص النتائج واقتراح بعض التوصيات ذات العلاقة.
- 8.1 تقسيمات الدراسة**
- الجزء المتبقي من الدراسة قُسم إلى ثلاثة أجزاء، حُصص الأول منها للأطار النظري للدراسة، حيث تناول مفهوم وأدوات السياسة النقدية، كما تطرق إلى التطور التاريخي للسياسة النقدية في ليبيا وكذلك التعريف بالتضخم وأنواعه. الجزء الثاني ترك لتحليل ومناقشة البيانات المجمعة بواسطة صحف الإستهيبان الموزعة على عينة الدراسة، ومن ثم إختبار فرضيات الدراسة. الجزء الثالث و الأخير لخص نتائج تحليل البيانات المجمعة واقتراح بعض التوصيات بالخصوص واقتراح الجهد الممكن بذله في المستقبل فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

2. الإطار النظري للدراسة

تعد السياسة النقدية إحدى دعائم السياسة الاقتصادية العامة، وتستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى: كالسياسة المالية، وسياسة الأجور، والأسعار، للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات المحورية لهذا النشاط: كالإستثمار، والأسعار، والإنتاج، والدخل.

1.2 السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنها: "التدخل المباشر المتعمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الإئتمان واستخدام وسائل الرقابة على النشاط الإئتماني للبنوك التجارية" (مصطفى وحسن، 2000). عليه فالسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطات النقدية بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي للإقتصاد. كما تُعرف أيضا على أنها: "مجموعة الإجراءات والتدابير المُتخذة من قبل السلطة النقدية الممثلة عادة بالمصرف المركزي أو وزارة المالية للتأثير في الإئتمان المصرفي تحقيقاً للأهداف الاقتصادية والنقدية وفي مُقدمتها النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي (الشمري والشروف، 2012)

1.1.2 أنواع السياسة النقدية

تنقسم السياسة النقدية وفقاً للغرض الذي طبقت من أجله إلى سياسة توسعية وسياسة إنكماشية.

أ- سياسة نقدية توسعية

تنتهج الحكومة سياسة نقدية توسعية في حالة وجود ركود (كساد) حيث يعاني الإقتصاد من الإنكماش الذي يرفع من معدلات البطالة، وتتمثل هذه السياسة في زيادة العرض النقدي من خلال قيام المصرف المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني أو الدخول مشترطاً في سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات (الأدوات الكمية للسياسة النقدية) تزيد من قدرة البنوك على منح الإئتمان وخلق الودائع وبالتالي

تزيد من العرض النقدي داخل الإقتصاد، ويترتب على زيادة حجم الإستثمار زيادة كل من مستوى الناتج والدخل والتوظيف.

ب - سياسة نقدية إنكماشية

تُستخدم في حالة وجود تضخم (ارتفاع ملحوظ ومستمر في المستوى العام للأسعار)، وتهدف هذه السياسة لتخفيض العرض النقدي من خلال قيام المصرف المركزي إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الإحتياطي القانوني أو الدخول بائعاً في سوق الأوراق المالية. هذه الأدوات تحد من قدرة البنوك على منح الإئتمان وخلق الودائع. ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الإقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه إرتفاع سعر الفائدة ومن ثم إرتفاع حجم الإستثمار وبالتالي إرتفاع مستوى كل من الدخل والطلب الكلي، مما يعني إمتصاص القوة الشرائية للمجتمع، وهو ما يحد في النهاية من التضخم.

2.1.2 أدوات السياسة النقدية

تعتمد آلية عمل السياسة النقدية على استخدام مجموعة من الأدوات الكمية (أدوات غير مباشرة)، والنوعية (أدوات مباشرة)، التي يتمكن المصرف المركزي من خلالها من التأثير والسيطرة على عرض النقد وإدارة حجم الإئتمان الممنوح و شروطه، وتنظيم سعر الفائدة فضلاً عن معالجة الاختلالات المالية والنقدية. وفيما يلي توضيح موجز لكل من هذه الأدوات:

أ- الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة)

1- سعر إعادة الخصم

تعد من أقدم أدوات السياسة النقدية، حيث لجأت إليها البنوك في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وسعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاها المصرف المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأدونات الخزينة أو مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة تمثل هذه الأوراق. وتهدف سياسة إعادة الخصم التي يتبعها المصرف المركزي إلى زيادة التكاليف

التي تتكبدّها البنوك التجارية إذا ما أرادت خصم ما لديها من كمبيالات أو أدونات الخزينة في حالة رفع سعر إعادة الخصم وبالتالي فإنها لا تشجع البنوك التجارية على خصم مالمديها من أوراق تجارية لأن تكلفتها أصبحت عالية، وبهذه الطريقة فإنها تقلل من الكمية المعروضة من النقود.

أما إذا أراد المصرف المركزي أن تزداد الكمية المعروضة من النقود، فإنه سيعمل على خفض سعر إعادة الخصم وهذا سيثجع البنوك التجارية أن تستبدل ما لديها من كمبيالات بنقود لتعيد إقراضها إلى الأفراد فتؤدي إلى خلق نقود جديدة.

2- عمليات السوق المفتوحة

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل المصرف المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان، وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة. وعندما يرغب المصرف المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضاً أو بائعاً للأوراق المالية (كأذون الخزانة)، وذلك بهدف إمتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشتري لهذه الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها ومقدرتها الإقراضية إذا كان غرض المصرف المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم، وعندما يقوم المصرف المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها البنوك التجارية، فتحصل على نقوداً مقابلها مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الإقراضية إذا كانت رغبة المصرف المركزي هي التوسع في الائتمان. ويتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومُنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فإن الإلتجاء إلى هذه السياسة أمراً مستحيلاً في معظم الأحيان وسبب ذلك، كما يجادل الشافعي (1957)، هو ضيق أو إنعدام الأسواق النقدية والمالية، وعدم إنتشار استخدام الأوراق التجارية وأدونات الخزينة مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق مما يؤدي إلى إهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية.

3- نسبة الإحتياطي القانوني

نسبة الإحتياطي القانوني هي تلك النسبة التي تُفرض على ودائع المصارف التجارية من قبل المصرف المركزي حيث يقوم بإقتطاع تلك النسبة وتحويلها إلى حساب البنك التجاري لديه. وتحدد هذه النسبة وفقاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ويكون الهدف المباشر من الإحتفاظ بهذه الودائع لدى المصرف المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تُستخدم هذه الأموال لإقراض المصارف التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص السيولة بهدف بقاء مراكزها المالية سليمة وبالتالي طمأنة المودعين على أموالهم على أن الهدف الآخر لهذه الودائع المُقتطعة كإحتياطي قانوني هو التأثير على عرض النقد لدى المصارف التجارية. ففي حالات الإنكماش الاقتصادي يسعى المصرف المركزي لتقليل نسبة الإحتياطي القانوني بحيث تتوفر لدى المصارف كمية أكبر من الودائع التي تستخدمها في منح الإئتمان وبالتالي التوسع في عرض النقد للخروج من حالة الكساد الاقتصادي. إن زيادة عرض النقد سُنقل بالضرورة تكلفة الأموال على أن تُستخدم وسائل السياسة النقدية النوعية للتأثير على نوعية الإئتمان وكُلفته وليس على حجمه، وتميز هذه السياسة بين الإستعمالات المختلفة للإئتمان التي تُمنح لقطاعات الإقتصاد القومي وفقاً لأهميتها بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي أن السياسة النقدية تُمثل مجموعة من الأدوات والأساليب التي تهدف إلى تشجيع منح الإئتمان نحو الإستثمارات المنتجة وتحجم توجيه الإئتمان إلى أنواع معينة من النشاطات كالحد من القروض الإستهلاكية والتضاربية غير الضرورية وتشجيع القروض الموجهة للصناعة والزراعة والتي تزيد من الطاقة الإنتاجية، وأهم الأساليب النوعية هي (الغولي وعض الله، 2005):

المقترضين من ناحيتين، أحدهما بسبب المنافسة التي ستحدث نتيجة زيادة أموال المصارف مما يدفع باتجاه تقليل سعر الفائدة لجذب مزيد من المقترضين، والثانية إرتفاع تكلفة الأموال على المصارف التجارية غير أنه لاستخدام هذه السياسة الكثير من المحاذير، ففي حالة التضخم تكون هذه السياسة فاعلة بشكل أكبر عنها في حالات الكساد الاقتصادي وذلك لإرتفاع الطلب على القروض في حالة الكساد.

ب- الأدوات النوعية (الأدوات المباشرة)

1- تنظيم الإئتمان الإستهلاكي

إن الرقابة على الإئتمان الإستهلاكي يشمل كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد أدنى من المبلغ الذي يجب أن يدفعه المشتري ومدة قسوى للسداد، وفرع المبلغ الذي يجب دفعه (المقدم) يؤدي إلى هبوط الإئتمان المقدم لشراء السلع الإستهلاكية وكذلك تقصير مدة السداد وزيادة قيمة الأقساط المطلوب سدادها فيقلص الإئتمان الممنوح لهذا الغرض. طَبَّقَ هذا النظام خلال الحرب العالمية الثانية لمعالجة الضغوط التضخمية بهدف الحد من الطلب على السلع الإستراتيجية، كما إعتدته حكومة الرئيس الأمريكي (كارتر) في مطلع الثمانينيات كأداة في معالجة التضخم وبموجب هذا النوع من الرقابة يُجرى تنظيم الإئتمان للأغراض الإستهلاكية عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الإستهلاكية المعمرة وأبرز هذه القواعد هي:

- قيام المصرف المركزي بتحديد المبلغ الواجب دفعه مُقدماً كجزء من قيمة السلع المشتراة، ففي حالة رفع المصرف المركزي الدفعة النقدية الأولى اللآزمة لشراء هذه السلع يؤدي ذلك إلى خفض طلب الإئتمان لهذا الغرض.
- تحديد مدة سداد الإئتمان الإستهلاكي، فإذا قام المصرف المركزي بتقصير مدة السداد فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة القسط الشهري الواجب دفعه، وهذا من شأنه أن يحد من طلب الإئتمان من قبل المستهلكين.

2- الإقتراض بضمان السندات مع التقيد بهامش الضمان

يسمح للأفراد بالإقتراض من البنوك بضمان السندات بشرط الإلتزام بهامش الضمان الذي يشير بأنه النسبة من قيمة السندات السوقية والتي يقبل البنك بموجبها منح قروض على أساسها، فلو اشترى مُضارب سندات بقيمة 100 ألف دينار وكان هامش الضمان هو 60%، فإن المقترض يستطيع أن يقترض فقط 40 ألف دينار، أي أن العميل يستخدم السندات كضمان للحصول على قرض 40 ألف دينار، فإذا أراد المصرف المركزي أن يتبع سياسة إنكماشية للحد من هذه القروض فإنه يلجأ إلى رفع هامش

الضمان إلى 80% والعكس إذا أراد أن يتبع سياسة توسعية يلجأ إلى تقليل الهامش إلى 40% مثلاً.

3- تحديد حجم الإئتمان الممنوح لغرض البناء

حيث يتم هنا وضع حد أقصى للإئتمان الممنوح لغرض بناء المساكن وتحديد فترة إسترجاع تلك القروض، وقد طبقته بعض البلدان كالولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية للحد من التضخم.

4- الإغراء الأدبي

يعتمد البنك في تنفيذ أهداف السياسة النقدية على التأثير الأدبي والرجاء والإقناع تجاه البنوك التجارية من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة، فقد يروج المصرف المركزي البنوك التجارية بعدم تقديم قروض لأهداف المضاربة، ويتم ذلك من خلال إستدعاء المصرف المركزي مُدراء البنوك التجارية للتحدث معهم حول تغليب المصلحة الوطنية والعامّة في قضايا منح التمويل وبالنظر لما يحظى به المصرف المركزي من إحترام من قبل البنوك التجارية فإنها تأخذ هذه الدعوة والتوجيه بمزيد من الإهتمام (الدوري والسامرائي، 1999).

5- الإجراءات المباشرة

تعد من أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الإئتمان المصرفي التي يستخدمها المصرف المركزي وتشير إلى موافقة المصرف المركزي أو رفضه على سياسة إقراضية معينة للبنوك التجارية ويصل الأمر إلى فرض عقوبات على البنوك التي تتبع سياسات إئتمانية غير ملائمة، وأهم هذه الإجراءات هي (إسماعيل 1999):

- رفض المصرف المركزي إعادة خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية بإعتباره الملجأ الأخير للإقراض عندما يرى أن السياسة الإئتمانية للبنك التجاري غير مُنسجمة مع السياسة النقدية للبنك المركزي مثل قيامه بمنح القروض للمضاربة في الأوراق المالية والعقارات والأراضي.

- رفض المصرف المركزي إقراض البنوك التجارية في حالة تجاوز قروضها مقدار رأسمالها و إحتياجاتها أو عندما تتجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.
- إجبار البنوك على إستثمار جزء من مواردها في أصول سائلة وخالية من المخاطر كالإستثمار في سندات وحوالات الخزينة بهدف تدعيم الإحتياجات النقدية للبنوك التجارية وزيادة الضمان للمودعين وإلزام البنوك بشراء الأوراق المالية الحكومية لمدها بالموارد المالية.

لتمييز بين أسعار الفائدة وفقاً للقطاعات الاقتصادية لتخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية والصناعية مقارنة بالقروض التجارية والعقارية. وقد استعملت البنوك المركزية خليطاً من أدوات السياسة النقدية الكمية (غير المباشرة) والنوعية (المباشرة) وذلك حسب طبيعة الظروف الاقتصادية والمالية. ففي الأردن مثلاً إستعمل المصرف المركزي خلال تاريخه القصير خليطاً من الأدوات المباشرة والغير مباشرة مشدداً على الأولى في فترة السبعينيات وحتى أواسط الثمانينيات، في حين مزج بينهما في الثمانينيات ثم إنتقل إلى السياسة النقدية الغير مباشرة منذ أوائل التسعينيات بعد أن بدأ برامج التصحيح الاقتصادي التي ركزت على تطبيق الوسائل النقدية غير المباشرة في السيطرة على الإئتمان والحد من النمو في عرض النقد وتقويم أسعار الفائدة، حيث إستخدم المصرف المركزي سعر إعادة الخصم ونسبة الإحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة ممثلة بقيام المصرف المركزي بإصدار شهادات الإيداع وبيعها للبنوك التجارية لغرض إمتصاص السيولة، ولكن المصرف المركزي ظل مستمراً في استخدام سياسة نقدية مباشرة مثل وضع سقف إئتمانية منسوبة من رأس مال البنك و/ أو ودائعه واستخدام وسائل الإغراء الأدبي (علي، 2001).

- تحديد نوع الأوراق المالية القابلة لإعادة الخصم لدى المصرف المركزي وكذلك الأوراق المالية التي تعتبر جزءاً من الإحتياطي القانوني.
- تحديد الحد الأقصى للقروض التي يقبل المصرف المركزي إقراضها للبنوك التجارية، وقد يفرض المصرف المركزي سعر فائدة إضافي عند تجاوز البنوك التجارية هذا الحد.

- تحديد كفاية رأس المال التي يجب على البنوك التجارية أن تقي بها، وهو يعني أن المصرف المركزي يطلب من البنوك التجارية أن تحتفظ برأس مال لا يقل عن حد معين من الأصول المُرجحة بالمخاطر لغرض حماية أموال المودعين من مخاطر الإئتمان والمخاطر الرأسمالية.
- فرض نسبة السيولة القانونية التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها كنسبة من الودائع (جنيل، 2005).

3.1.2 السياسة النقدية وعلاج التضخم والإنكماش

يُشير أنصار السياسة النقدية إلى أن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة في العالم هو علاج التضخم (باعتبار أن التضخم من وجهة نظر النقديين هو ظاهرة نقدية) الذي قد يعاني منها الإقتصاد القومي أو حالة الإنكماش وهو عكس الحالة الأولى، وأن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرة تلك السياسة على علاج التضخم وهي الحالة الأكثر حدوثاً. وعموماً يمكن توضيح كيف تعالج السياسة النقدية كلاً من التضخم والإنكماش كما يلي (عبدالحמיד، 2009):

أ- السياسة النقدية وعلاج التضخم

تقوم البنوك المركزية ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك والأفراد، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية لدى المصرف المركزي ويقل رصيدها لدى هذا الأخير فتقل قدرتها على خلق الإئتمان، ويقل خلق النقود فينخفض عرضها وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الإرتفاع، أما إذا استُخدمت نسبة الإحتياطي القانوني، فإن المصرف المركزي في هذه الحالة يرفع من نسبة الإحتياطي القانوني، وإذا استُخدم سعر الخصم، فإن المصرف المركزي في هذه الحالة يرفع سعر الخصم ويترتب على كل ذلك إرتفاع كمية النقود وبالتالي إرتفاع عرض النقود (المعروض النقدي) مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم، ومن ثمّ يمكن المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما يتناسب مع تحقيق استقرار معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي، وبالتالي فإن هذه السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم

الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات. ويُلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الإئتمان، يتم أيضاً رفع سعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب.

يرى بعض الاقتصاديين أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تتدفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ما ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ أو المحافظة على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي، لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار بإعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيس لكل من المستوى العام للأسعار، ومستوى الناتج القومي والتوظيف والعمالة. ويعتقد بعض آخر أيضاً أن الإرتفاع المُنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يُخفّض معدل التضخم، ويُحقّق الحد الأدنى للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم.

ب- السياسة النقدية وعلاج الإنكماش

تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك والأفراد، وبذلك نقل ديون البنوك التجارية تجاه المصرف المركزي ويزداد رصيدها لديه، ونتيجة لذلك فإن مقدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان وخلق النقود تزداد فيزداد عرض النقود، وبالتالي تنتهي حالة الإنكماش، ويزداد مستوى التشغيل داخل الإقتصاد القومي.

إذا أُستخدمت نسبة الإحتياطي القانوني، فإن المصرف المركزي في هذه الحالة يخفض من نسبة الإحتياطي القانوني، وإذا أُستخدم سعر الخصم فإن المصرف المركزي في هذه الحالة يخفض من سعر الخصم، وينرتب على ذلك زيادة كمية النقود، وتزول بالتالي حالة الإنكماش، وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية في حالة الإنكماش هو زيادة الإتجاه نحو خلق النقود، وزيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات لأن زيادة كمية النقود يؤدي إلى خفض القوى الإنكماشية في الإقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على إستمرار إرتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة.

4.1.2 أهداف السياسة النقدية

إن أهداف السياسة النقدية التي يرمي إليها المصرف المركزي تُمثل نفس توجهات السياسة الاقتصادية، فالسياسة النقدية ماهي إلا إحدى السبل التي تقررهما السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف على صعيد الهيكل الاقتصادي (شهبوب، 2000).

وتهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الإنكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع والهدف من زيادة القوة الشرائية للمجتمع هو تنشيط الطلب والاستثمار، وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، وبالعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج.

يفهم من أحمد (1989) أن السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار والمساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الإنتاج المحلي. كما تعمل السياسة النقدية على تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) وبما يخدم تطوير الإقتصاد الوطني، كما تُساهم في تسريع التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق: مستوى مرتفع للعمالة، ومعدل مرتفع للنمو الاقتصادي، واستقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر الفائدة، واستقرار الأسواق المالية، واستقرار أسواق الصرف الأجنبي. على الرغم من أن كثير من الأهداف السابقة متناسقة مع بعضها البعض إلا أن هذا التناسق لا يتحقق دائماً فهذه استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفع في الأجل القصير، فعندما يكون الإقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة فإن التضخم وأسعار الفائدة قد تبدأ في الإرتفاع، وإذا أقدم

المصرف المركزي على منع إرتفاع سعر الفائدة من خلال شراء السندات فسوف يرتفع السعر السوقي للسندات، وبالتالي ينخفض سعر الفائدة السوقي.

من ناحية أخرى فإن عمليات الشراء من السوق المفتوحة تُسبب زيادة في القاعدة النقدية، ومن ثمّ زيادة العرض النقدي، وهذا قد يرفع معدل إرتفاع المستوى العام للأسعار أي يثير التضخم، ومن جهة أخرى، إذا أراد المصرف المركزي أن يخفّض معدل نمو العرض النقدي لكي يمنع التضخم، ففي الفترة القصيرة فإن كلاً من سعر الفائدة ومعدل البطالة قد يزيد، فالتعارض بين الأهداف قد يضع المصرف المركزي في مواقف صعبة (أبولفتوح، بدون تاريخ)

2.2 التضخم

يُعتبر التضخم ظاهرة ومشكلة إقتصادية في آن واحد قد تصيب إقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وتكاد تكون هذه الظاهرة مُتصفة بالانتظام والتكرار في حدوثها، فلقد ارتبطت أسبابها بعوامل عديدة ومختلفة وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير قيمة العملة وإرتفاع أسعار مُختلف السلع والخدمات وهذا ما يصاحبه آثار جمة على المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي.

لقد كان الإعتقاد أن التأثير الفعال على التضخم يكون عن طريق السياسة النقدية التي تؤثر في الأسعار بشكل غير مباشر معتمدة على الإستهدافات الوسيطة مثل الكتلة النقدية وسعر الصرف وسعر الفائدة إلا أنه ومع بداية التسعينيات تراجعت الكثير من الدول المتقدمة والنامية عن هذا الإعتقاد حيث إنتقلت من التركيز على تلك الإستهدافات إلى التركيز على معدلات التضخم في حد ذاتها كمستهدفات وسيطة وهو ما يعرف بسياسة إستهداف التضخم التي تجعل استقرار الأسعار في المدى الطويل هو الهدف النهائي الذي يجب العمل على تحقيقه.

1.2.2 تعريف التضخم

يعرّف التضخم بأنه "حركة صعودية للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتي الناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، كما أن الزيادة في كمية النقود، والزيادة في تيار الإنفاق النقدي، يؤدي بالنظام الإقتصادي إلى حالة التضخم، وهذا ما يعوض ارتفاع

سرعة تداول النقود عن الزيادة في كمية النقود، بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الإنفاق النقدي على حاله، إلا أن الزيادة في الإنفاق النقدي تصاحبها زيادة متناسبة فيعرض السلع والخدمات بحيث لا تؤدي هذه الزيادة إلى التضخم وإنما تتوفر للتضخم النقدي أسباب الوجود إذا لم تصادف الزيادة في تيار الإنفاق النقدي زيادة مقابلة في العرض الكلي للسلع والخدمات" (الزبيدي، 2011).

كما عرّف التضخم بأنه "الإرتفاع المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد" (البكري وصافي، 2002). ويُعرّف التضخم أيضاً بأنه "ارتفاع غير متوقع في الأسعار، كما يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي، بنسبة أكبر من الزيادة فيعرض السلع والخدمات" (الشافعي، 1990).

2.2.2 أسباب التضخم

يتفق الاقتصاديون على أن هناك أربعة أسباب لحدوث التضخم في الإقتصاد، وهي الأتي (عبدالهادي وآخرون، 2013): **دراسات الإنسان والمجتمع**

أ- تضخم سحب الطلب

هو التضخم الناشئ عن زيادة حجم الطلب على النقود لمقابلة الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات المختلفة، وهذا بدوره سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتواصل، ويعود هذا السبب إلى فكرة أن الإقتصاد يصل لحالة التوظيف والاستخدام الكامل، وبالتالي فعند زيادة الطلب على السلع والخدمات، فإنه من غير الممكن زيادة الإنتاج لمقابلة ذلك، وذلك لعدم توافر موارد غير مستخدمة أو معطلة يمكن توظيفها لزيادة الإنتاج وهذا الإرتفاع في الأسعار لن يتوقف عند حد معين، لأنه مع الوقت الذي ينتفع فيه بعض الأفراد من إرتفاع الأسعار يتضرر البعض الآخر من ذلك، وهذا سيدفع هؤلاء الأفراد إلى الحفاظ على المستوى المعيشي عند حد معين وذلك من خلال تخفيض مدخراتهم وزيادة الإنفاق الإستهلاكي والإقتراض من البنوك والمؤسسات المالية، ويشكل عام يمكن القول أن التضخم بسبب جذب الطلب ينتج عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي للسلع والخدمات، وعندها فإن هناك نقوداً كثيرة تطارد سلعاً قليلة وبالتالي إرتفاع الأسعار بشكل مستمر.

ب- تضخم دفع الكلفة

أحياناً نجد أن بعض المنتجين يرغبون في تحقيق معدلات ربح أعلى، وكذلك قد نجد بعض العمال يرغبون في الحصول على أجور أعلى عن طريق مطالبات النقابات العمالية بتحقيق ذلك وهذا كله سيعمل على رفع تكاليف الإنتاج، وعندها سيقوم المنتجين برفع أسعار المنتجات لتعويض ذلك الإرتفاع في التكاليف، وبذلك ينشأ هذا التضخم بسبب تكاليف الإنتاج، وعندها سينخفض العرض الكلي من السلع والخدمات، ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم عن طريق ربط الأجور المدفوعة بإنتاجية العمال، حيث يتم رفع الأجور بقدر الزيادة المتوقعة للأسعار، مع الأخذ في عين الاعتبار أن الأجور قد تزداد بسبب زيادة إنتاجية العامل وتحسن كفاءته.

ج- التضخم المشترك

يأتي هذا النوع نتيجة للسببين المذكورين أعلاه معاً، بمعنى أن هذا التضخم يحدث بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات مع ثبات حجم الإنتاج، ويراكفه أيضاً إرتفاع في تكاليف الإنتاج كالإرتفاع في الأجور وأسعار المواد الأولية (الخام) وأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الإئتمانية وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وهذا بدوره سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتواصل. ولعلاج هذا النوع من التضخم لابد من إتباع سياسات تحد من حجم النقود المتداولة بين أيدي الأفراد وبالتالي التخفيف من الزيادة في الطلب على السلع والخدمات من جهة، ومن جهة أخرى العمل على زيادة إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الإنتاج (عبدالهادي وآخرون، 2013).

د- التضخم المستورد

يُعرّف هذا التضخم بأنه التضخم الناتج عن الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، حيث أن هذا النوع يظهر بشكل كبير وواضح في الإقتصادات الصغيرة المفتوحة على العالم الخارجي، فهذه الدول وخاصة الدول النامية التي تتميز بإرتفاع وارداتها، تستورد تلك السلع والخدمات التي تكون أسعارها مرتفعة

أصلاً في الدول المصدرة لها، وبذلك لا يكون لها القدرة على تحديد أسعار تلك السلع والخدمات، وبالتالي فإنها تستورد ذلك التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي. وتجدر الملاحظة إلى أن هناك فرق بين التضخم بسبب التكاليف والتضخم المستورد، حيث يرى البعض أن ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج هو تضخم مستورد، ولكن في الحقيقة أن مثل هذا الوضع يعد تضخم بسبب دفع التكاليف، حيث أن ارتفاع أسعار المواد الخام سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار، أما التضخم المستورد يطلق على ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج وليس على ارتفاع أسعار السلع والخدمات الوسيطة أو الأولية التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى نهائية.

3.2.2 أنواع التضخم يجادل عبدالهادي وآخرون (2013) أن هناك أربعة أنواع للتضخم يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- التضخم الأصيل

هو التضخم الناشئ عن وجود زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي تُقابل تلك الزيادة المتحققة في الطلب الكلي، وهذا بدوره ينعكس على المستوى العام للأسعار حيث سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار حتى لو لم يصل الإقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل.

ب- التضخم الزاحف

هو التضخم الذي ينتج عن زيادة الأسعار بشكل بطيء ومعتدل، أي بمعدل أقل من (15%)، وهذا النوع من التضخم مقبول لدى الاقتصاديين حيث أنه لا يشكل أي خطر على التوازن الاقتصادي، كما نجد أن البعض الآخر يعرف التضخم الزاحف بأنه "التضخم الناتج عن زيادة القوة الشرائية بصفة دائمة وبنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عرض السلع وعوامل الإنتاج خاصة خدمات العمل".

ج- التضخم المكبوت

هو تضخم ناتج عن حالة تُمنع فيها الأسعار من الإرتفاع عن طريق إتباع سياسات معينة تتمثل بفرض ضوابط وقيود تحد من الإنفاق الكلي وتمنع الأسعار من الإرتفاع،

في حين أن ذلك لا يمنع الأفراد عن جمع الموجودات النقدية وتحويلها إلى قوة شرائية كبيرة في وقت لاحق.

هـ- التضخم الجامح (المفرط)

وهو ذلك التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جداً في فترة وجيزة نسبياً، ويرافق تلك الزيادة سرعة تداول للنقود، وانعدام الثقة في النقود من قبل الأفراد ويعد هذا النوع من أخطر أنواع التضخم نظراً لعدم قدرة الحكومة والسلطات النقدية على السيطرة عليه. ومن الأمثلة على هذا النوع من التضخم ما حصل في ألمانيا عام 1921م وعام 1923م، وكذلك ما حصل في البرازيل عام 1995م، حيث تضاعفت الأسعار مئات المرات.

3. التحليل والمناقشة واختبار الفرضيات

لجمع بيانات الجانب العملي للدراسة تمّ في توزيع ثلاثين صحيفة استبيان على المشاركين المستهدفين من إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي. يحتوي الاستبيان على أربعة أقسام، كما يحتوي إجمالي الاستبيان على تسعة عشر سؤالاً موزعة على أقسامه الأربعة. احتوى القسم الأول من الاستبيان على المعلومات الشخصية للمشاركين، أما القسم الثاني فتضمن أسئلة تتعلق بمدى استخدام السلطات النقدية في ليبيا لأدوات السياسة النقدية للحد من التضخم، بينما القسم الثالث شمل أسئلة تتعلق بتغيير معدلات التضخم بتطبيق أدوات السياسة النقدية، وترك القسم الأخير لأية ملاحظات يدونها المستبين تتعلق بموضوع الدراسة.

خضع الاستبيان لتقييم قسم المصارف والاستثمار بكلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية/ طرابلس، ونال الإعتماد لتوزيعه على الفئات المستهدفة (أنظر نسخة الاستبيان المرفقة في الدراسة). كانت النسبة المستلمة من المشاركين في الدراسة تسعة وعشرون استبياناً (97%) والفاقد كان فقط استبياناً واحداً (3%). تُمثّل النسبة المستلمة نسبة عالية إذا ما قورنت بدراسات بحثية أخرى أظهرت قلة إستجابة المشاركين وقد

يكون السبب في هذا الفارق إلى العلاقة الوطيدة للباحث مع موظفي الإدارة المستهدفة وحرصه في متابعة إجابات الاستبيانات ومن ثم إستلامها في الوقت المحدد.

1.3 البيانات الشخصية

جدول 3-1 تصنيف المشاركين في الدراسة حسب العمر

| الإجمالي | | 45 فأكثر | | من 30 - أقل من 45 | | من 22 - أقل من 30 | | أقل من 22 | |
|----------|-------|----------|-------|-------------------|-------|-------------------|-------|-----------|-------|
| النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد |
| %100 | 29 | %24.14 | 7 | %58.62 | 17 | %17.24 | 5 | %0 | 0 |

من جدول 3-1 يتضح أن الفئة العمرية السائدة هي من 30 إلى أقل من 45 سنة، حيث مثلت النسبة الأعلى 58%، بينما مثلت النسبة الباقية من المشاركين للفئة العمرية من 22 إلى أقل من 30 سنة، الأقل نسبة 17.24%، 24.14% للفئة العمرية لأكثر من 45 سنة.

جدول 3-2 تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

| الإجمالي | | دكتوراه | | ماجستير | | بكالوريوس | | دبلوم عالي | | دبلوم متوسط أو أقل | |
|----------|-------|---------|-------|---------|-------|-----------|-------|------------|-------|--------------------|-------|
| النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد |
| %100 | 29 | %13.8 | 4 | %41.8 | 12 | %34.5 | 10 | %6.9 | 2 | %3 | 1 |

يبين جدول 3-2 أن غالبية المشاركين في الدراسة، وهم بنسبة فاقت 94%، هم من حملة المؤهلات الجامعية أو ما يعادلها (دبلوم عالٍ، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، والنسبة الباقية وهي 3.4%، كانت لحملة الدبلوم المتوسط فأقل. هذه النتيجة أيضاً تزيد من ثقة الباحثون في الإجابات المقدمة من المشاركين في الدراسة.

جدول 3-3 تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الخبرة في المجال المصرفي

| الإجمالي | | 15 سنة فأكثر | | من 10 - 15 سنة | | من 5 - 10 سنوات | | أقل من 5 سنوات | |
|----------|-------|--------------|-------|----------------|-------|-----------------|-------|----------------|-------|
| النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد |
| %100 | 29 | %44.8 | 13 | %13.8 | 4 | %27.6 | 8 | %13.8 | 4 |

يظهر جدول 3-3 أن حوالي 45% من المشاركين في الدراسة تزيد خبرتهم المصرفية عن 15 سنة، والمستبشرين الذين تتراوح خبرتهم المصرفية ما بين 5-10 سنوات شكلت حوالي 28%، وكانت نسبة المستبشرين في الدراسة الذين تقل خبرتهم المصرفية عن 5 سنوات، والذين خبرتهم تتراوح ما بين 10-15 سنة، قد مثلت النسبة الأقل وهي حوالي 14% لكل فئة.

جدول 3-4 تصنيف المشاركين في الدراسة حسب التخصص

| الإجمالي | | أخرى | | اقتصاد | | محاسبة | | تمويل ومصارف | |
|----------|-------|--------|-------|--------|-------|--------|-------|--------------|-------|
| النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد |
| %100 | 29 | %10.3 | 3 | %27.6 | 8 | %38 | 11 | %24.1 | 7 |

يوضح جدول 3-4 أن أكثر من 89% من المشاركين في الدراسة هم من خريجي كلية الإقتصاد والتي تعكس العلاقة بين المرحلة الأكاديمية والتأهيلية بعمل المصارف وخصوصاً التمويل والمصارف والمحاسبة والإقتصاد. هذا أيضاً من شأنه الرفع من درجة الثقة لدى الباحثون في إجابات المشاركين في الدراسة.

جدول 3-5 تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الوظيفة الحالية

| الإجمالي | | أخرى | | رئيس وحدة | | رئيس قسم | | نائب مدير إدارة | | مدير إدارة | |
|----------|-------|--------|-------|-----------|-------|----------|-------|-----------------|-------|------------|-------|
| النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد |
| %100 | 29 | %79.3 | 23 | %3.5 | 1 | %13.7 | 4 | %3.5 | 1 | %0 | 0 |

تبين إجابات جدول 3-5 أن غالبية المشاركين، وهم حوالي 80%، لا يشغلون وظائف قيادية أو إشرافية، بينما مثلت النسبة الباقية، أكثر من 20%، المستبنيين الذين يشغلون مواقع قيادية أو إشرافية.

2.3 مدى استخدام السلطات النقدية في ليبيا أدوات السياسة النقدية للحد من التضخم

جدول 3-6 تحليل إجابات المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بمدى استخدام السلطات النقدية في ليبيا (مصرف ليبيا المركزي) لأدوات السياسة النقدية للحد من التضخم

| ر.ت | العبارة | نعم | | لا | | الإجمالي | |
|-----|--|-------|--------|-------|--------|----------|--------|
| | | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| 1 | هل يتمتع مصرف ليبيا المركزي باستقلالية كاملة في استخدام أدوات السياسة النقدية؟ | 27 | 93.1% | 2 | 6.9% | 29 | 100% |
| 2 | هل يستخدم مصرف ليبيا المركزي سياسة سعر إعادة الخصم للحد من التضخم؟ | 12 | 41.4% | 17 | 58.6% | 29 | 100% |
| 3 | هل يستخدم مصرف ليبيا المركزي عمليات السوق المفتوحة للحد من التضخم؟ | 6 | 20.7% | 23 | 79.3% | 29 | 100% |
| 4 | هل يستخدم مصرف ليبيا المركزي سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني للحد من التضخم؟ | 12 | 41.4% | 17 | 58.6% | 29 | 100% |
| 5 | هل يعمل مصرف ليبيا المركزي على تخفيض كلفة التمويل لتشجيع الاستثمار؟ | 16 | 55.2% | 13 | 44.8% | 29 | 100% |
| 6 | هل يحث مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية للتركيز على تمويل الصناعات الاستهلاكية؟ | 15 | 51.7% | 14 | 48.3% | 29 | 100% |
| 7 | هل يضع مصرف ليبيا المركزي حدوداً علياً انتقائية للاستثمار النقدي لإجبار المصارف التجارية | 17 | 58.6% | 12 | 41.4% | 29 | 100% |

| | | | | | | | |
|-------|----|-----|----|-----|---|--|---|
| | | | | | | على توسع الائتمان لقطاعات معينة؟ | |
| 100 % | 29 | %69 | 20 | %31 | 9 | هل يعطي مصرف ليبيا المركزي الحرية للمصارف التجارية في استبدال نسبة معينة من متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني لأنواع معينة من القروض والاستثمارات؟ | 8 |

| الإجمالي | لا | | نعم | | | العبارة | رت. |
|----------|-------|--------|-------|--------|-------|--|-----|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | | |
| 100 % | 29 | %6.9 | 2 | 93.1 % | 27 | هل يتمتع مصرف ليبيا المركزي باستقلالية كاملة في استخدام أدوات السياسة النقدية؟ | 1 |
| 100 % | 29 | %58.6 | 17 | 41.4 % | 12 | هل يستخدم مصرف ليبيا المركزي سياسة سعر إعادة الخصم للحد من التضخم؟ | 2 |
| 100 % | 29 | %79.3 | 23 | 20.7 % | 6 | هل يستخدم مصرف ليبيا المركزي عمليات السوق المفتوحة للحد من التضخم؟ | 3 |
| 100 % | 29 | %58.6 | 17 | 41.4 % | 12 | هل يستخدم مصرف ليبيا المركزي سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني للحد من التضخم؟ | 4 |
| 100 % | 29 | %44.8 | 13 | 55.2 % | 16 | هل يعمل مصرف ليبيا المركزي على تخفيض كلفة التمويل لتشجيع الاستثمار؟ | 5 |
| 100 % | 29 | %48.3 | 14 | 51.7 % | 15 | هل يحث مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية للتركيز على تمويل الصناعات الاستهلاكية؟ | 6 |
| 100 % | 29 | %41.4 | 12 | 58.6 % | 17 | هل يضع مصرف ليبيا المركزي حدوداً عليا انتقائية للاستثمار النقدي لإجبار المصارف التجارية على توسع الائتمان لقطاعات معينة؟ | 7 |

| | | | | | | | |
|----------|----|-----|----|-----|---|--|---|
| 100 % | 29 | %69 | 20 | %31 | 9 | هل يعطي مصرف ليبيا المركزي الحرية للمصارف التجارية في استبدال نسبة معينة من متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني لأنواع معينة من القروض والاستثمارات؟ | 8 |
|----------|----|-----|----|-----|---|--|---|

يتضح من جدول 3-6 أن مصرف ليبيا المركزي يتمتع بإستقلالية كاملة في استخدام أدوات السياسة النقدية، وهذا ما أشار إليه أكثر من 93% من المشاركين في الدراسة. وسبقت الإشارة أن من أهم الشروط الأولية لإستهداف التضخم هو تمتع المصرف المركزي بإستقلالية في استخدامه لأدواته في التأثير على كمية النقود في الإقتصاد وبالتالي التحكم في معدلات التضخم. من الجدول نفسه يتضح أن مصرف ليبيا المركزي لا يستخدم سياسة سعر إعادة الخصم للحد من التضخم وهذا ما أكد عليه أكثر من 58% من المشاركين في الدراسة. ويرجع السبب في ذلك إلى إلغاء التعامل بالفوائد داخل الإقتصاد الليبي. مصرف ليبيا المركزي لا يدخل مشترياً ولا بائعاً للأوراق المالية للحد من كمية النقد المتداول في الإقتصاد وبالتالي التأثير في حجم التضخم، وهذا ما أقر به 79% من المستهدفين في الدراسة. قد يكون السبب في ذلك هو غياب فعالية سوق الأوراق المالية في ليبيا والذي يمكن أن يساعد مصرف ليبيا المركزي في استخدام أدواته للتأثير في حجم التضخم. الجدول السالف الذكر يبين أن مصرف ليبيا المركزي لا يستخدم سياسة تغيير نسبة الإحتياطي القانوني للحد من التضخم، هذا ما وافق عليه قرابة ثلثي المستبنيين. قد يرجع السبب في ذلك إلى قلة حجم الودائع لدى المصارف التجارية بسبب الأوضاع الراهنة. يربط الفقرات السابقة من جدول 3-6 يمكن الدفع بأنه على الرغم من تمتع مصرف ليبيا المركزي بإستقلالية كاملة في استخدام أدوات السياسة النقدية إلا أنه لا يستخدم هذه الأدوات، والسبب في ذلك يرجع إلى الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تمر بها البلاد بالإضافة إلى تحريم التعامل بالفائدة.

أكثر من نصف المشاركين في الدراسة يرون أن مصرف ليبيا المركزي يعمل على تخفيض كلفة التمويل لتشجيع الإستثمار، وهذا ما يظهره جدول 3-6. مصرف ليبيا المركزي يحث المصارف الواقعة تحت إشرافه للتركيز على تمويل الصناعات الإستهلاكية وهذا ما أكد عليه أكثر من 50% من المشاركين في الدراسة. لعل السبب

في ذلك يكون حرص مصرف ليبيا المركزي على أن تقابل النقود الخارجة منه ومن المصارف الواقعة تحت إشرافه لصناعة سلع (بضاعة كانت أو خدمة) وهذه سياسة للحد من التضخم. جدول 3-6 يظهر أيضاً أن ما يقرب عن 60% من المشاركين يقرون بأن مصرف ليبيا المركزي يضع حدوداً عليا إنقائية للإستثمار النقدي من أجل إجبار المصارف التجارية على توسيع الإئتمان لقطاعات معينة. قد يكون السبب في ذلك هو حرص مصرف ليبيا المركزي على عدالة توزيع التسهيلات والقروض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. ما يربو عن ثلثي المستبنيين يرون أن مصرف ليبيا المركزي لا يعطي الحرية للمصارف التجارية في تغيير نسبة معينة من متطلبات الإحتياطي النقدي القانوني لأنواع معينة من القروض والإستثمارات.

3.3 تغيير معدلات التضخم بتطبيق أدوات السياسة النقدية

فيما يتعلق بتغيير معدلات التضخم بتطبيق أدوات السياسة النقدية، يتضح من جدول 3-7 أن ما يقرب عن 60% من المشاركين في الدراسة لا يرون أن مصرف ليبيا المركزي يعلن عن رقم معين يستهدفه لمعدل التضخم في الإقتصاد الليبي في الأجل المتوسط. غير أن هذا لا يعني، من وجهة نظر الباحثون أن مصرف ليبيا المركزي لا يستهدف رقم معين لمعدل التضخم. ولعل سبب التكتّم يرجع إلى نية مصرف ليبيا المركزي في العمل بأدواته دون ضغط، لأن إستهداف معدل معين يزيد من ضغط العمل على مصرف ليبيا المركزي في تخفيض هذا المعدل.

أغلب المشاركين في الدراسة، وهم بنسبة تقرب من 90% يقرون بأن الهدف الرئيس للسياسة النقدية في المدى الطويل هو استقرار الأسعار الذي يعكس بدوره محافظة المسؤول على السياسة النقدية بمعدلات تضخم ثابتة في الإقتصاد الليبي. أكثر من ثلثي المشاركين في الدراسة يرون أن إستراتيجية السياسة النقدية تعد بمهنية من حيث رسم الخطط والأهداف، ولعل ما يمر به الإقتصاد الليبي في هذه الأيام هو حالة إستثنائية ولا يعكس الإمكانيات المتوفرة لمصرف ليبيا المركزي التي تمكنه من رسم سياسة نقدية بكل إحترافية. يُشير جدول 3-7 إلى أن أكثر من نصف المشاركين في الدراسة يؤكدون على

قدرة مصرف ليبيا المركزي على التأثير باستخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة في حالة إنحراف معدل التضخم المستهدف عن قيمته في المستقبل، ويشير الباحثون إلى أن هذا التأثير يحدث على الرغم من غياب فعالية سوق الأوراق المالية الليبي الذي يساعد بنشاطه مصرف ليبيا المركزي في استخدام أدوات السياسة النقدية، كما سبق الإشارة إلى ذلك. أكثر من شطر المستثمرين يرون أن تغيير نسبة الإحتياطي القانوني من قبل مصرف ليبيا المركزي يساعد في تغيير معدلات التضخم. وغني عن البيان أنه يمكن لمصرف ليبيا المركزي أن يستخدم سياسة تغيير نسبة الإحتياطي القانوني بعيداً عن وجود سوق أوراق مالية.

جدول 3-7 تحليل إجابات المشاركين فيما يتعلق بتغير معدلات التضخم بتطبيق أدوات السياسة النقدية

| الاجمالي | لا | | نعم | | العبارة | رت. |
|----------|-------|-----------|-------|-----------|--|-----|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | | |
| 10 %0 | 29 | 58.7 % | 17 | 41.3 % | هل يعلن مصرف ليبيا المركزي عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط؟ | 1 |
| 10 %0 | 29 | 10.3 % | 3 | 89.7 % | هل استقرار الأسعار هو هدف رئيس للسياسة النقدية في المدى الطويل؟ | 2 |
| 10 %0 | 29 | 24.1 % | 7 | 75.9 % | هل إستراتيجية السياسة النقدية تتسم بالمهنية في رسم خطط وأهداف سياستها؟ | 3 |
| 10 %0 | 29 | 65.5 % | 19 | 34.5 % | هل يوجد في ليبيا سوق رأس مال يساعد بتداولته مصرف ليبيا المركزي في استخدام أدوات السياسة النقدية؟ | 4 |
| 10 %0 | 29 | 48.3 % | 14 | 51.7 % | هل يقوم مصرف ليبيا المركزي برفع نسبة هامش الضمان لدى المصارف التجارية؟ | 5 |
| 10 %0 | 29 | 44.8 % | 13 | 55.2 % | هل يلزم مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية بتحديد حد أقصى للالتزام الممنوح لغرض المشاريع السكنية؟ | 6 |

| | | | | | | | |
|---------|----|-----------|----|-----------|----|--|----|
| 10 % | 29 | 48.3 % | 14 | 51.7 % | 15 | هل لمصرف ليبيا المركزي القدرة على التأثير باستخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة في حالة انحراف معدل التضخم المستهدف عن قيمته في المستقبل؟ | 7 |
| 10 % | 29 | 44.8 % | 13 | 55.2 % | 16 | هل يساعد تطبيق سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني في تغيير معدلات التضخم؟ | 8 |
| 10 % | 29 | 27.6 % | 8 | 72.4 % | 21 | هل يتوافر للمصرف المركزي أدوات فنية تساعده في التنبؤ بالتضخم المحلي؟ | 9 |
| 10 % | 29 | 31% | 9 | 69% | 20 | هل يتوافر لدى مصرف ليبيا المركزي كوادر بشرية لها القدرة على تقديم اقتراحات للحد من التضخم؟ | 10 |
| 10 % | 29 | 17.2 % | 5 | 82.8 % | 24 | هل يتم إلزام المصارف التجارية بسياسة مكافحة غسيل الأموال لمعالجة الوضع الاقتصادي والحد من التضخم؟ | 11 |

من الجدول السالف الذكر، يتضح أن 74.4% من المشاركين في الدراسة يقرون بأن مصرف ليبيا المركزي لديه أدوات فنية للتنبؤ بالتضخم المحلي، ويرى الباحثون أنه وعلى الرغم من أن مصرف ليبيا المركزي لديه أدوات فنية للتنبؤ بالتضخم المحلي إلا أنه يقف عاجزاً عن تقديم الحلول لمُعالجته، ولعل الظروف التي تشهدها ليبيا في الوقت الراهن هي السبب الرئيس في ذلك. يتوافر لدى مصرف ليبيا المركزي كوادر بشرية لها القدرة على تقديم إقتراحات للحد من التضخم وهذا ما يقرون عليه قرابة 69% من المشاركين في الدراسة. ولعل السبب في غياب هذه الكوادر للحد من التضخم هو الوضع الاقتصادي الذي يمر به الإقتصاد الليبي في الوضع الراهن. الجدول السالف الذكر يبين أن مصرف ليبيا المركزي يقوم بإلزام المصارف التجارية بسياسة مكافحة غسيل الأموال لمُعالجة الوضع الاقتصادي الراهن والحد من التضخم، وهذا ما أكد عليه أكثر من 80% من المستبنيين. من خلال إجابات المشاركين في الدراسة، والتي احتواها جدول 3-6، يبدو أنه في الوضع الراهن لا يستخدم مصرف ليبيا المركزي، وهو المسؤول عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية، أدوات السياسة النقدية للحد من

التضخم. الأمر الذي يقود إلى رفض الفرضية الأولى. وبالنظر إلى إجابات المشتركين في الدراسة والتي تضمنها جدول 3-7، يمكن قبول الفرضية الثانية، أي أنه يمكن لمصرف ليبيا المركزي التأثير على معدلات التضخم في حالة تطبيق أدوات السياسة النقدية.

4. النتائج

من تحليل ومناقشة البيانات المجمعة بواسطة صحف الاستبيان الموزعة على موظفي إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. يتمتع مصرف ليبيا المركزي باستقلالية كاملة في استخدام أدوات السياسة النقدية مع عدم استخدام سياسة سعر إعادة الخصم وذلك لإلغاء التعامل بالفائدة.
2. لا يستخدم مصرف ليبيا المركزي أدواته بشكل عام للحد من التضخم كعمليات السوق المفتوحة ونسبة الإحتياطي القانوني وذلك لعدم وجود سوق للأوراق المالية نشط وقلّة حجم الودائع المصرفية.
3. لا يعلن مصرف ليبيا المركزي عن معدلات التضخم في الآجال المتوسطة مع وجود مهنية في رسم سياستها وخططها ومحاولة إستهداف استقرار الأسعار في المدى الطويل.
4. يعمل مصرف ليبيا المركزي على تخفيض كلفة التمويل لتشجيع الإستثمار مع وضع حدود إنتقائية للإستثمار لقطاعات معينة.
5. يتوفر في مصرف ليبيا المركزي كوادر بشرية بإمكانها العمل على الحد من التضخم بإقتراحاتها.

5. التوصيات

تأسيساً على النتائج السابقة، توصي الدراسة بالآتي:

1. على مصرف ليبيا المركزي العمل على استخدام أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية المباشرة وغير المباشرة للحد من التضخم.
2. على مصرف ليبيا المركزي العمل على تفعيل سوق الأوراق المالية ليساعد من رفع معدلات النمو واستخدام أدوات السياسة النقدية.

6. دراسات في المستقبل

يرى الباحثون أن هذه الدراسة قد تكون عاملاً مساعداً في إجراء دراسات أخرى تبحث في الآتي:

- الربط بين أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية في التأثير على معدلات التضخم.
- ما إذا كان التضخم في الإقتصاد الليبي ناتج من ضغط الطلب، أم ضغط التكاليف، أم تضخم مستورد.
- أثر التضخم النقدي على قرارات الإستثمار في البيئة الليبية.

المراجع

- [1]. أبو الفتوح، أحمد (بدون تاريخ) نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- [2]. أحمد، عصام الدين فؤاد (1989) "فعالية السياسة النقدية في الإقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الإقتصادي". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس.
- [3]. إسماعيل، عوض الله فاضل (1999) "النقود والبنوك"، بغداد، العراق، دار المملكة للطباعة والنشر.
- [4]. بكري، أنس وصافي، وليد (2002) النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق. دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- [5]. جنيل، هيل عجمي (2005) " إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية "، المفرق، الأردن، دار مسار للنشر والتوزيع.
- [6]. الدوري، زكريا والسامرائي، يسري (2008) البنوك المركزية والسياسات النقدية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- [7]. الزبيدي، حسين (2011) التضخم والكساد. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- [8]. الشافعي، محمد زكري (1957) "النظم المصرفية في البلدان المختلفة اقتصادياً"، رسائل في التخطيط القومي رقم 49 لجنة التخطيط القومي، القاهرة.
- [9]. الشمري، ناظم محمد نوري والشروف، محمد كوسي (2012) "مدخل في علم الاقتصاد"، عمان، الأردن دار زهران للنشر والتوزيع.
- [10]. شهبوب، مجدي محمود شهبوب (2000) " اقتصاديات النقود والمال"، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع.
- [11]. عبدالمطلب عبد الحميد (2009) "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعية الإسكندرية.
- [12]. علي، عبدالمنعم سيد (2001) "تقييم السياسة النقدية في الأردن 1970-1999"، وجهة نظر أريد للبحوث والدراسات.
- [13]. الغولي، أسامة محمد وعوض الله، زينب (2005) اقتصاديات النقود والتمويل. دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- [14]. عبدالهادي، سالم وآخرون (2013) " مبادئ الاقتصاد الكلي"، الأردن، عمان دار وائل للنشر والتوزيع.
- [15]. محمد زكري الشافعي (1990) "مقدمة في النقود والبنوك"، بيروت دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- [16]. مصطفى، أحمد فريد وحسن، سهير محمد (2000) السياسات النقدية والبعاد الدولي لليورو. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.